الأمم المتحدة

E/FFDF/2024/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 March 2024
Arabic
Original: English

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

نيويورك، 22-25 نيسان/أبريل 2024

متابعة واستعراض نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تمويل التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

موجز

تتضمن هذه المذكرة، التي تسلط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية *لتقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2024* الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية منذ اعتماد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام 2002، في سياق عالمي متزايد الصعوبة. وتستند فرقة العمل في تقريرها إلى خبرات أعضائها وما أجروه من تحليلات وما جمعوه من بيانات.

170424 090424 24-05521 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - لمحة عامة وعرض للرسائل الرئيسية

1 - يمرّ تمويل التنمية حاليا بمنعطف حرج. فعلى مدى السنوات العديدة الماضية، واجه العالم حالات عدم يقين مستمرة فيما يتصل بالجائحة، وبالانقسامات الجيوسياسية المتصاعدة، والحروب، وظروف التمويل التقييدية بشكل متزايد، وكلها يمثل تحديات مباشرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن التقدّم نحو تحقيق الأهداف لم يكن على المسار الصحيح حتى قبل حدوث الأزمات المتزامنة الأخيرة، حيث لم يتم حشد التمويل بالحجم المطلوب ولم يتم ربط تخصيصه بالشروط اللازمة لتحقيق تحوّل اقتصادي ومجتمعي عميق. وعلى الرغم من الجهود المبذولة على مدى العقدين الماضيين للنهوض بتمويل التنمية عبر مختلف مجالات عمل خطة تمويل التنمية، تواجه البلدان حاليا كمّا كبيرا من الاحتياجات التمويلية غير الملباة وهيكلا ماليا غير قادر على سد هذه الفجوات في عالم معرّض لخطر الأزمات بشكل متزايد. وقد بلغ حجم الفجوة بين التطلّعات الإنمائية للمجتمع الدولي وبين التمويل المخصّص لتحقيقها مستوى لم يُشهد له مثيل في أي وقت مضى.

2 - وتقع تحدّيات التمويل في صميم أزمة التنمية المستدامة الحالية. ويقدَّر حجم ما لم يُلبّ من الاحتياجات التمويلية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاضطلاع بالعمل المناخي بتريليونات الدولارات، وهو نقص حاد بشكل خاص في العديد من البلدان النامية. وعندما تسبّبت سلسلة الصدمات وأزمات الغذاء والطاقة الأخيرة في تراجع خُطى التنمية المستدامة حول العالم، شكلت الفجوة التمويلية إعاقة شديدة لقدرة العديد من البلدان النامية على الاستجابة بقوة؛ ونتيجة لذلك، شهدت تلك البلدان تراجعا أكبر وأكثر ديمومة في التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، وعلى الرغم من التعهّد بالامتناع عن ذلك، فإن العديد من الجهات الفاعلة، العام منها والخاص، لا يزال يستثمر في الأنشطة "البُنّية" لا الخضراء، ولم يقم بعد بتحقيق المواءمة الكاملة لما يتخذه من قرارات وما يخصّصه من تمويل مع متطلبات تحقيق الأهداف. وتتسبّب ظروف التمويل العالمية الراهنة ذات الطابع التضييقي في تفاقم أزمة الاستثمار وإعاقة القيام بزيادة عاجلة لاستثمارات التنمية المستدامة.

3 - ومع ذلك، يمكن للتمويل أن يقوم بدور أيضا في تحويل مصائرنا. ويمكن لمناقشات الأمم المتحدة بشأن تمويل التنمية أن تكون عاملا محفّزا للتغيير. وفي آذار/مارس 2002، اجتمع زعماء العالم في مونتيري، المكسيك، للتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية حول العالم، ولا سيما في البلدان النامية. ونتج عن ذلك الاجتماع توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي هو بمثابة إنجاز تاريخي، حيث اعتُرف فيه بالأهمية الحاسمة لتعبئة الموارد المالية واستخدامها على نحو فعّال، وكذلك بالأهمية الحاسمة لتهيئة الظروف الاقتصادية الوطنية والدولية المؤاتية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد وفّر توافق آراء مونتيري مرتكزا للمناقشات بشأن التمويل والهيكل المالي الدولي في سياق خطة التنمية. وقد أصبحت الصلة بين التمويل وخطة التنمية أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى، وذلك على ضوء خطة التنمية الأوسع نطاقا التي وافق عليها المجتمع الدولي في عام 2015 - والتي تجسّدت في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ - حيث تم تحديد مجموعة طموحة ولكن لا غنى عنها من مرامي التنمية المستدامة. وفي نفس الفترة تقريبا، أعيد تأكيد التزامات تمويل التنمية وجرى استكمالها في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي وفّرت إطارا عالميا لتمويل التنمية المستدامة.

4 - ويوفّر المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي سيُعقد في إسبانيا في منتصف عام 2025، فرصةً فريدة للالتزام بإصلاح أطر التمويل على جميع المستويات بهدف سدّ الفجوة بين التطلّعات المذكورة

آنفا وبين تمويلها. وهناك افتقار للبيئات المؤاتية لتمويل التحوّلات المستدامة. وفي الوقت نفسه، تَولَّد عن إدراك أن الوقت المتاح للعالم قد أوشك على الانتهاء التزامٌ جديد بإصلاح التمويل من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الدولي. وعلى الرغم من صعوبة التحديات التمويلية، هناك على الأقل فهمٌ مشتركٌ لفكرة أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتصدّى لها باستعجال وطموح. وقد اعترفت الدول الأعضاء بالحاجة الملحّة إلى التصدي لتلك التحدّيات في المناقشات التي تجري في الأمم المتحدة وخارجها. وفي قرار الجمعية العامة 231/78، كلّفت الدول الأعضاء المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية بولاية طموحة لمواجهة تحديات التمويل "في سياق الحاجة الملحة لتسريع تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولدعم إصلاح الهيكل المالي الدولي".

5 - وتسلّط فرقة العمل المشتركة بين الوكالات الضوء على أربع مجموعات من الأسئلة العامة الجديرة باهتمام الدول الأعضاء قبل انعقاد المؤتمر:

(أ) كيف يمكن للمؤتمر أن يساعد على سدّ الفجوات التمويلية والاستثمارية الكبيرة، بالحجم المطلوب وعلى سبيل الاستعجال، وتعزيز فعالية الإنفاق؟ وما هي حزمة الإصلاحات التي يمكن أن تساعد على تحقيق زيادة سريعة في الاستثمارات العامة والخاصة الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع البناء على الحوافز المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي اقترحها الأمين العام والتي تتضمن إجراءات عبر مختلف مجالات العمل: الضرائب، والاستثمار الخاص والتمويل المختلط، والتمويل بشروط ميسّرة، وأدوات التمويل المبتكرة؟ وكيف يمكن للمؤتمر أن يساعد الحكومات على القيام بالمزيد بشأن حشد الموارد المحلية وبلوغ الشكل الأمثل للإنفاق من خلال الإصلاحات المعزِّزة للنمو وللإيرادات من أجل تخصيص الموارد الشحيحة على نحو أفضل مع إعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة؟

(ب) كيف يمكن للمؤتمر أن يساعد على سدّ الفجوات في الهيكل المالي الدولي ودعم القواعد الدولية للتجارة والاستثمار والتمويل التي تناسب غرض التصدي لتحديات اليوم؟ وما هي إصلاحات الهيكل المالي الدولي التي يمكن أن تعزّز قدرة البلدان على الصمود في عالم أكثر تعرّضا لخطر الأزمات، والتي تتيح لها المجال للحصول على التمويل بشروط وأحكام يمكنها تحمّل كلفتها؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق المواءمة الكاملة لاتفاقات وقواعد التجارة والاستثمار والتكنولوجيا مع التنمية المستدامة؟

(ج) كيف يمكن للمؤتمر أن يسدّ الفجوات القائمة عل صعيد المصداقية وأن يعيد بناء الثقة في الشراكة العالمية وتعددية الأطراف؟ وكيف يمكن للجهات الفاعلة العامة والخاصة إصلاح حالة عدم الاتساق بين الأقوال والأفعال وتجديد الزخم للوفاء بالالتزامات المقطوعة منذ أمد بعيد في مجالات التمويل الميسّر، وإصلاح الحوكمة العالمية، وكفالة تواؤم الأطر السياساتية وعمليات تخصيص الاستثمارات بشكل كامل مع أهداف التنمية المستدامة؟

(د) كيف يمكن للمؤتمر أن يساعد في رسم مسارات إنمائية جديدة وتمويلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان ألا يتخلّف أحدٌ عن الركب؟ وكيف يمكن من خلال ما يجري حاليا من إعادة نظر في نماذج التنمية الاقتصادية، وبالأخص العلاقة بين الدول والأسواق في تحقيق التحوّلات المستدامة، إثراءُ أطر السياسات التمويلية الوطنية والدولية الجديدة للتنمية المستدامة؟

ثانيا - السياق الاقتصادي العالمي وآثاره على التنمية المستدامة

6 - الآن وقد اجتيزت نقطة منتصف الإطار الزمني المحدّد لتحقيق خطة عام 2030، يعاني الاقتصاد العالمي من افتقار إلى الدينامية ويتصارع مع مجموعة متنوّعة من المخاطر والتحدّيات. وبعد فترة من النمو الاقتصادي السريع في أوائل الألفية، فتر الزخمُ الاقتصادي العالمي، مما خلق بيئة مليئة بالتحديات التي تعترض تمويل التنمية. وشهد النمو العالمي في كل من الاستثمار والتجارة والإنتاجية تباطؤا وسط سلسلة من الأزمات الكبرى والصدمات الاقتصادية وغير الاقتصادية، بدءا من أزمة أسعار الغذاء التي شُهدت في الفترة 2007-2008، مرورا بالأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008، ووصولا إلى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الأخيرة وتصاعد النزاعات الجيوسياسية. وقد تحوّلت المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس إلى خسائر، ولا سيما في البلدان الفقيرة والضعيفة، التي هي أيضا أكثر البلدان تضررا من التحديات المناخية الدائمة التزايد.

7 - وفي هذه البيئة الشديدة الصعوبة، لا تزال آفاق الاقتصاد العالمي هشّة، إلى جانب ضعف توقّعات النمو. وقد تجنّب الاقتصاد العالمي السيناريو الأسوأ المتمثل في دخول مرحلة ركود اقتصادي في عام 2023، فحقّق نموا يقدّر بـ 2,7 في المائة. ومع ذلك، من المتوقع أن يظل النمو العالمي ضعيفا في الأجل المتوسط في ظل فتور الاستثمار وارتفاع مستويات الاستدانة، ولا سيما في العديد من البلدان النامية. ومن شأن النمو المنخفض الممتد لفترة مطوّلة أن يجعل من التعافي الكامل من الخسائر الناجمة عن الجائحة هدفا أبعد منالا بالنسبة للبلدان الضعيفة. وتشمل المخاطر المرتبطة بتحقق نواتج تقع على الجانب الأدنى من التوزيع الاحتمالي حدوث طفرات في أسعار السلع الأساسية وتعطّل الإمدادات نتيجة مزيد من تصاعد التوترات الجيوسياسية، واستمرار ظروف التمويل التضييقية لفترات مطوّلة، واستمرار التضخم وتجزّؤ التجارة. غير أن خفض التضخم بوتيرة أسرع قد ييسّر الظروف التمويلية؛ ومع اتخاذ موقف أقل انكماشيةً مما كان متوقعا على صعيد السياسات المالية عبر مختلف البلدان، إلى جانب الأداء الاقتصادي الأقوى الذي حققته الاقتصادات الكبرى، تظهر في التنبؤات مخاطرٌ مرتبطة بتحقّق نواتج تقع على الجانب الأعلى من التوزيع الاحتمالي.

8 - وبغية تعزيز الاستثمار وتحسين آفاق النمو والتنمية المستدامة، يجب التوسّع في الإجراءات الوطنية والتعاون الدولي. وقد أثبتت حزم السياسات الوطنية الشاملة الرامية إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتشجيع التحولات الهيكلية فعاليتها في دفع عجلة الاستثمار. وفي الوقت نفسه، أصبح لزيادة حجم التعاون العالمي عبر مختلف مجالات العمل المندرجة في خطة عمل أديس أبابا أهمية أعلى من أي وقت مضى، وذلك من أجل الحد من حالات المديونية الحرجة وتوفير المساعدة التخفيفية عند الحاجة، وتسهيل التكامل التجاري ونقل التكنولوجيا، والتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي، وزيادة حجم تمويل المناخ، وتحفيز الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذا لم تُبذل جهود متضافرة، سيواجه العالم فترة طويلة من ضعف الاستثمار وبطء النمو وارتفاع أعباء خدمة الديون، وهو ما يجعل من تحقيق الأهداف أمرا بعيد المنال.

ثالثا – الرسائل والتوصيات الرئيسية الواردة في *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2024*

الموارد العامة المحلية

9 – باتت الموارد العامة المحلية، بما يشمل على وجه الخصوص حشد الإيرادات الضريبية الإضافية، تكتسب تدريجيا مكانةً أكبر كأحد الجوانب المحورية لمداولات الدول الأعضاء بشأن تمويل التنمية. ويعدّ التمويل العام المحلي متطلبا ضروريا لتمويل أهداف التنمية المستدامة وزيادة الإنصاف والمساعدة في إدارة استقرار الاقتصاد الكلي. ويمكن أن تسهم قوة نظم الماليات العامة وقدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات، بما في ذلك نظم الضرائب والإنفاق، في التخفيف من حدة الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، وأن تدعم في الوقت نفسه النمو الاقتصادي والتحول الصناعي والاستدامة البيئية. ومن خلال خطة عمل أديس أبابا، أيّد رؤساء الدول والحكومات اتّباع نهج شامل للحكومة بأسرها يتضمن زيادة كمّ الموارد وتحسين جودة النفقات، وضمان القيام بهذين العملين بشكل منصف ومستدام. وقد تضمّنت خطة عمل أديس أبابا التزامات واسعة النطاق ومناقشة للتعاون الضريبي الدولي وتدابير لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وهي قد شكّلت انعكاسا للفهم المتنامي بين الدول الأعضاء لأهمية بناء القدرة العامة للدولة على استخدام الموارد المحلية وما ينتج عن ذلك من آثار إيجابية على صعد تعزيز الثقة في الحكومة، وتوثيق العقد الاجتماعي، وتوفير المنافع والخدمات العامة.

10 – وكان للأزمات المتعدّدة والمتنوعة التي شُهدت على مدى العقدين الماضيين – بما في ذلك الأزمات الاقتصادية والجائحات والنزاعات الجيوسياسية والكوارث – تأثيرٌ هائل على حشد الموارد المحلية. وقد حدثت زيادة ملحوظة، وإن كانت متفاوتة، في الإيرادات الضريبية في البلدان النامية منذ عام 2000، حيث تركّز معظم المكاسب في العقد السابق للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008. وبعد الزيادات الكبيرة في الإيرادات الضريبية في البلدان النامية التي حدثت على مدى تلك الفترة، كان سجلّ الأداء مختلطا، حيث تسبّبت جائحة كوفيد-19 في تبدُّد الزخم الذي كان قد اكتسبه الاهتمام المجدّد بتحسين النظم الضريبية في خطة عمل أديس أبابا. ومن المتوقّع أن تزداد الانتكاسات الناجمة عن الصدمات الخارجية مع تسارع وتيرة الأزمات وتزايد شدّتها بسبب تأثير المناخ المتغيّر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

11 – وعلى الرغم من التقدّم المحرز، ما زالت هناك إمكانات ضريبية كبيرة غير مستغلّة في البلدان النامية، وهناك حاجة ملحّة إلى إصلاح نظم الماليات العامة من أجل الاستفادة من تلك الإمكانات وتوليد الموارد بالحجم المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشكّل زيادة القدرات الضريبية من أجل زيادة الإيرادات المستخدمة في تمويل المنافع والخدمات العامة تحدّيا محلّيا في المقام الأول، وهي ستتطلب الإرادة السياسية اللازمة للتغلّب على المصالح المتجذّرة للمستفيدين من النظم القائمة ولزيادة الاستثمار في النظام الضريبي. وقد استثمر العديد من البلدان في الإصلاحات الضريبية، ويوفّر ما تقدمه هذه الحالات من أمثلة برهانا عمليا على ما يمكن تحقيقه عندما تدرك البلدان هذه الإمكانات غير المتحقّقة. بيد أنه قد تبيّن حتى تاريخه أن الإرادة السياسية قاصرة في العديد من البلدان، بما في ذلك في البلدان النامية، حيث لم تكن الاستثمارات في إصلاح النظم الضريبية وفي القدرات الإدارية كافية، وكذلك في البلدان المانحة التي لم تف بتعهداتها فيما يتعلق بحجم المساعدة التي ستقدمها لدعم تعبئة الإيرادات. وفي المؤتمر الدولي الرابع

لتمويل التنمية، يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في كيفية تحويل الالتزامات المتعلّقة بالإصلاحات الضريبية المحلية إلى إجراءات فعلية بغية جعل النظم الضريبية أكثر إنصافا وشفافية وكفاءة وفعالية.

12 - ويعدّ بناء القدرات الضريبية أمرا لا غنى عنه، وتمسّ الحاجة إليه لتعزيز قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة. ولتلبية الاحتياجات الاستثمارية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة والتحديات الخارجية، تحتاج البلدان إلى بناء نظم ضريبية قوية وقادرة على الصمود، بما في ذلك من خلال تنويع مصادر الإيرادات واتخاذ تدابير لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وستظل البلدان تواجه صعوبة في تحقيق الأهداف عندما تعاني من الضعف السياساتي والمؤسسي في مجال الماليات العامة، ومن صغر حجم هوامش الأمان، وارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي غير الرسمي، وتدنّي مستوى القدرة الضريبية. فعندما يكون دافعو الضرائب أطرافا مساهمة في المجتمع، وعندما تقوم الحكومات في المقابل بمكافحة الفساد وتوفير المنافع والخدمات العامة القيّمة، يمكن الحفاظ على حلقة مثمرة: فالاستثمار في القدرات الضريبية يدعم زيادة الإنفاق على المنافع العامة والخدمات المحسّنة، مما يساهم بدوره في حمل دافعي الضرائب على الامتثال الطوعي. وقد ساعدت التقنيات الرقمية الجديدة السلطات الضريبية على تكثيف جهودها لتحسين حوكمة نظم تحصيل الإيرادات ومنع أنواع معينة من التهرب الضريبي وتحسين العلاقات مع دافعي الضرائب. ومن خلال بناء الثقة عن طريق الحوكمة الفعّالة لنظم التحصيل والإنفاق، ستكون الحكومات أيضا أكثر قدرة على تحقيق سائر أهداف السياسات العامة.

13 - وقد أحدث كل من ظاهرتي العولمة والرقمنة تغييرا جذريا في المشهد الضريبي، وهو ما حفّز جزئيا زيادة التركيز في خطة التمويل على تحصيل الضرائب على الصعيد الدولي. وقد طرحت العولمة والتغيّرات الطويلة الأجل في الهياكل الاقتصادية تحدّيا أمام تحقيق فعالية وكفاءة نظم تعبئة الإيرادات، مما استلزم إحداث تحوّلات في تصميم السياسات ونظم الإدارة الضريبية. وتعتمد النظم الضريبية في المقام الأول على مزيج من الضرائب التي يتم تحصيلها على العمالة ورأس المال والاستهلاك. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، تعرّضت البلدان النامية لضغوط خانقة بسبب كون اقتصاداتها أقلّ اتّساما بالطابع الرسمي نسبيا، وهو ما يعني كون قواعدها الضريبية أصغر حجما، وكذلك بسبب انخفاض إيرادات التعريفات الجمركية بسبب تحرير التجارة، والضغوط التنافسية التي تدفعها لخفض الضرائب المفروضة على الشركات لاجتذاب الاستثمار الخاص. ومن أجل تعبئة إيرادات كافية، لجأ العديد من البلدان إلى تحصيل الضرائب على الاستهلاك، وهو نوع من الضرائب قد يكون من قبيل الضرائب التنازلية؛ وكان بعض البلدان أقدر من غيره على التعامل مع ما قد يترتب على مثل هذه التحولات من آثار على صعيد الإنصاف. وبفضل العولمة والتحرير المالي، أصبح من الأسهل على مؤسسات الأعمال والأفراد نقل الأرباح والأصول إلى دوائر ضريبية أخرى، مما زاد أيضا من الضغط الذي تتعرض له البلدان لخفض الضرائب المفروضة على الشركات أو الثروات مع مرور الوقت، وهو تحدٍّ ذو طابع حاد بشكل خاص بالنسبة للبلدان الأفقر. وقد كانت الجهود المبذولة لتحجيم التنافس الضريبي الضار ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي هي السبب وراء قسم كبير من الاهتمام المكرّس للنهوض بالتعاون الضريبي الدولي.

14 - ومنذ عام 2015، تحوّل الاهتمام بشكل كبير نحو أدوات التعاون الضريبي المتعددة الأطراف، وهو ما أحدث تحوّلا في مشهد التعاون الضريبي الدولي وأتاح المجال لإحراز تقدم في مكافحة التجنب والتهرب الضريبيّين، وإن ولّد خطرا يتمثل في احتمال ترك مجموعة فرعية من البلدان أكثر تخلّفاً عن الركب. وتشكّل المناقشات الهادفة إلى تحديث المعايير الضريبية الدولية وتعزيز التعاون الضريبي الدولي عنصرا أساسيا

مكمّلا للجهود الرامية إلى تعزيز القدرة الضـريبية، وهي جهود محلّية بالدرجة الأولى. وعندما تم الاتفاق على خطة عمل أديس أبابا في عام 2015، كان هناك عدد قليل من الاتفاقات الضـــريبية المتعددة الأطراف؛ فقد كانت العلاقات والاتفاقات الثنائية هي الشـكل السـائد للتعاون الدولي. ومنذ ذلك الحين، نضـج نشـاط تبادل المعلومات للأغراض الضـــريبية بناء على الطلب، وتم التوقيع على عدة اتفاقات قانونية متعددة الأطراف، ونُفّذت صـــكوك هامة للشـــفافية الضـــريبية من خلال المنتدى العالمي المعني بالشـــفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية. وبفضل كل من التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية، الذي بدأ العمل به في عام 2017، والتبادل التلقائي للتقارير التي تعدّها الشركات المتعددة الجنسيات لكل بلد على حدة، الذي بدأ العمل به في عام 2018، أصبحت هناك وفرة من المعلومات في متناول الإدارات الضريبية المشاركة في مثل هذه التبادلات. غير أن معظم البلدان النامية يفتقر إلى إمكانية الوصـــول إلى هذه المعلومات والقدرة على اســـتخدامها. ويجري منذ أكثر من عقد في مختلف المحافل العمل على مواجهة تحديات العولمة والرقمنة. ويجري تنفيذ جهد رائد لاستحداث نظام حدٍّ أدنى عالمي لضرائب الشركات، ولكن الجهود الأخرى لم تسفر بعد عن نتائج سياساتية تعالج التجنّب والتهرب الضـريبيّين بما فيه الكفاية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الدعم الكامل من جميع الدول الأعضـــاء. وما زالت هناك شـــواغل بشـــأن شـــمول الجميع بآليات التعاون الضـــريبي الدولي القائمة وبشـــأن فعالية هذه الآليات، بما في ذلك الشـــواغل المتعلقة بمدى ملاءمة المعايير العالمية الجديدة للبلدان النامية التي تتسم إداراتها الضريبية بمستويات قدرةٍ أقل. ويتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصـة للقادة السياسيين على مستوى العالم لتأكيد الاتجاه المستقبلي للتعاون الضـريبي الدولي وحوكمته في محفل يشمل الجميع بصورة كاملة.

15 - وكثيرا ما تعثّرت الجهود المبذولة للتنســـيق دوليا لضـــمان قدر كاف من الإنفاق المحلي على الأهداف الدولية المتفق عليها. ومنذ عام 2000، انصبّ التركيز بصورة متزايدة على تسعير الكربون، وإجراء إصلاحات لنظم إعانات دعم الوقود الأحفوري، وحوافز الطاقة الخضراء والصناعة الخضراء. ورغم ذلك، فإن الالتزام المنصـــوص عليه في خطة عمل أديس أبابا بالتخلّص التدريجي من إعانات دعم الوقود الأحفوري الضـارة لم يتحقّق إجمالا، وازدادت الإعانات الضـمنية والصـريحة بمرور الوقت. وبالمثل، فإن زيادة الإنفاق على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وعلى الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية التي تغطي جميع السكان كانت تحظى روتينيا بالدعم بالأقوال فقط، أما التنفيذ العملي فقد تأخّر. ويجدر بالمجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية أن يضـــيف المزيد من الزخم لجهود مواءمة الإنفاق مع أهداف التنمية المستدامة، وأن يدعم السياسات المالية الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة.

16 - ويُنظر بشكل متزايد إلى المصـارف الإنمائية الوطنية على أنها جزء بالغ الأهمية من النظام المالي العالمي وأداة مهمة لضمان توافر التمويل لأولويات التنمية المستدامة لدى البلدان. وقد نما التنسيق والتواصل الشـبكي بين المصـارف الإنمائية العامة بشـكل كبير منذ الاتفاق على خطة عمل أديس أبابا، التي سـلّطت الضـوء على دور هذه المصـارف. ويجدر بالمجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لاتفاق دولي جديد أن يبني على التقدم المحرز في التعاون والتنسـيق على كامل نطاق نظام المصـــارف الإنمائية العامة لزيادة تأثيرها.

مؤسسات الأعمال الخاصة والتمويل الخاص على الصعيدين المحلي والدولي

17 - إلى جانب التباطؤ الذي يشهده النمو العالمي على نطاق واسع، تباطأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما كشف عن تفاوتات في توزّع هذه التدفقات على المستويين الجغرافي والقطاعي. وكانت اتجاهات الاستثمار متفاوتة بشدة منذ اجتماع الدول الأعضاء في مونتيري في عام 2002. فبعد النمو السريع في التسعينيات ومطلع الألفية، تباطأ الاستثمار الأجنبي على مدى السنوات الـ 15 الماضية، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى التحوّل من الأنشطة الكثيفة رأس المال نحو نماذج الأعمال الرقمية وأشكال الإنتاج ذات الاعتماد الخفيف على الأصول، وتحول الاقتصادات إلى الطابع الخدماتي. وهذه الاتجاهات بدورها تجعل من السعي إلى اتباع النماذج التقليدية للتنمية القائمة على صادرات السلع المصنّعة أمرا متزايد الصعوبة.

18 - وما زالت فجوة الاستثمارات تتّسع عبر جميع القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، وهو انعكاس لنقص الاستثمار ونشوء احتياجات إضافية، ولا سيما في مجالي الطاقة والبنى التحتية. وبينما شهد الاستثمار في هذين القطاعين نموا سريعا منذ عام 2015، كان النمو متفاوتا إلى حد كبير؛ فقد تركّز قسم كبير منه في البلدان المتقدمة النمو والصين وبعض البلدان النامية الكبيرة. ولم تشهد البلدان المندرجة في فئة أقل البلدان نموا سوى نمو هامشي في الاستثمار على مدى العقدين الماضيين، وهي ستحتاج إلى مساعدة مكرّسة لها خصّيصا. ويتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة للدول الأعضاء للاتفاق على تدابير طموحة لدعم أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية بغية تعبئة الاستثمار من أجل تحقيق الأهداف. وقد تشمل هذه التدابير بذل جهود لمعالجة ارتفاع تكاليف رأس المال وعلاوات المخاطر، فضلا عن إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لفائدة أقل البلدان نموا.

19 - واليوم، يمكن للشركات الأصغر حجما ولمقدمي الخدمات العصريين القيام بدور أكثر محورية في إقامة الصلات الرابطة بسلاسل الإمداد الدولية وتعزيز التحول الصناعي للبلدان. غير أن الاعتماد على الخدمات كأساس للنمو الاقتصادي قد يشكّل تحديا للبلدان النامية حيث لا تزال هناك محدودية في إمدادات الطاقة والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورأس المال البشري. وعلاوة على ذلك، تكون الأنشطة الخدمية أميل إلى توليد أعداد أقل من فرص العمل. ومع وضع استراتيجيات جديدة للنمو والتنمية تناسب عصر تغير المناخ والتغير التكنولوجي السريع والاقتصاد العالمي المتغيّر، هناك اهتمام مجدّد بالسياسات الصناعية المستدامة الرامية إلى دعم التحولات المستدامة والشاملة للجميع. ويمكن أن يساعد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية على تهيئة المجال لمواءمة أطر التمويل وإجراءاته بغية تيسير هذه التحولات.

20 - ويمكن من خلال استراتيجيات التحوّل أن يتم البناءُ على ما يكرّسه القطاع الخاص من اهتمام وما يبذله من جهود متنامية لإدماج اعتبارات الاستدامة، ويجب أن تكون الاستراتيجيات مكمّلة لهذه المعطيات. وبينما أُحرز تقدم كبير على صعيد استدامة الشركات على مدى السنوات الثلاثين الماضية، يظل خطر عدم تواؤم ممارسات الشركات مع أهداف الاستدامة قائما. وقد شارك بعض الشركات بنشاط في مبادرات الاستدامة الطوعية لمعالجة المخاطر والاستفادة من الفرص المرتبطة بتوقعات الجهات صاحبة المصلحة. ومع ذلك، فإن توجّه عمليات صنع القرار صوب الأجل القصير، وهو ما يبرز بشكل خاص في أوقات الأزمات، يدل على وجود حاجة مستمرة إلى إعادة تحديد قواعد اللعبة بشكل أعمّ.

21 - ولا يمكن إيجاد قطاع أعمال أكثر دينامية واستدامة إلا مع وجود أسواق مالية أكثر شمولا واستدامة. وكثيرا ما يكون عدم توافر فرص الحصول على التمويل الميسور التكلفة وعدم توافق الحوافز المالية

مع أهداف الاستدامة من المحدّدات الأشد تأثيرا على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الخاص. وفي حين تم إحراز تقدّم مهم صوب تحقيق الشمول المالي، حيث تمكّن أكثر من نصف بليون شخص من الوصول إلى الخدمات المالية خلال فترة ما بين عامي 2017 و 2021 فقط، لا يزال توافر التمويل الطويل الأجل يمثل تحديا، ولا سيما في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يكون قصر أجل الحوافز وعمليات صنع القرار عائقا أمام تحقيق قدر أكبر من الاستدامة. ويُعتبر بذل جهود لإطالة الآفاق الزمنية التي يعمل المستثمرون في إطارها، على غرار الجهود التي اقترحها التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة تحضيرا للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، متطلّبا لا غنى عنه لمواءمة الإجراءات التي يتخذها القطاع الخاص مع اتجاهات التنمية المستدامة الطويلة الأجل. فالاستقرار والاستدامة وزيادة فرص الوصول كلّها معايير يعزّز بعضها بعضاً.

22 - وتوفّر اللحظة الراهنة فرصة سانحة لتسريع وتيرة التقدم. وقد شُهد نمو مطّرد على صعيد اهتمام المستثمرين بالتمويل المستدام منذ تسعينيات القرن العشرين. وظلّت تدفقات صناديق التمويل المستدامة قادرة نسبيا على الصمود في مواجهة الصدمات، حيث تجاوزت بثبات مستويات عام 2016، على الرغم من حدوث تقلبات من سنة إلى أخرى على إثر جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، تظل أصول صناديق التمويل المستدامة لا تمثل سوى نسبة مئوية ضئيلة من إجمالي الأصول العالمية المشمولة بإدارة الصناديق المالية في الوقت الراهن، حيث قُدّر حجمها بأقل من 5 في المائة من سوق الصناديق المالية العالمية في عام 2023. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار في إحداث التأثير، الذي يكون مصمّما للمساهمة في إيجاد حلول قابلة للتطبيق على أرض الواقع بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، لا يمثل سوى جزء صغير من الأصول المستدامة. وتتفاقم أوجه الضعف المتصلة بالبنى التحتية للمعلومات من أجل التمويل المستدام، والتي فتحت المجال لنشوء الشواغل المتصلة بالغسل الأخضر (أو ممارسة ادّعاء مراعاة البيئة عن غير وجه حق)، بسبب وجود بيئة تمكينية تحفّز استراتيجيات الاستثمار التقليدية. وقد أدى الاستقطاب السياسي المتنامي للتمويل المستدام إلى ردّ فعل مضاد في بعض البلدان. وإزاء هذه الخلفية التي تكتنفها التحديات، بدأت رحلة نضوج التمويل المستدام وغلب عليها توحيد المعايير الطوعية وسنّ التشريعات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتيح المؤتمر الدولي الرابع المقبل لتمويل التنمية فرصة لمواصلة التعاون من أجل: (أ) تحقيق قابلية التشريعات المالية المستدامة للتطبيق المشترك عبر المناطق، بغية الحيلولة دون تفاوت التقدّم وتوليد أعباء ثقيلة على صعيد الامتثال مع مراعاة الخصوصيات الإقليمية والمحلية؛ (ب) اعتماد معايير إفصاح وطنية إلزامية تتيح رؤية واضحة للمعلومات ذات الأهمية المادية من المنظورين المالي والبيئي؛ (ج) إيجاد أطر عمل وحوافز مصمّمة بعناية للاستثمار في إحداث التأثير بالحجم المطلوب بهدف مواءمة أسواق رأس المال مع متطلبات إحداث التأثير على أرض الواقع؛ (د) إيجاد مجموعة أكبر من سياسات الاقتصاد الكلّي الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لإحداث التحولات المستدامة.

التعاون الإنمائي الدولي

23 - بينما شهد التعاون الإنمائي الدولي نموا كبيرا منذ اعتماد توافق آراء مونتيري في عام 2002، ازداد الطلب على التعاون الإنمائي أيضا. وفي الآونة الأخيرة، فرضت جائحة كوفيد-19 والنزاعات وأزمات تكاليف المعيشة طلبات غير مسبوقة على التعاون الإنمائي الدولي. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز جميع أنواع التعاون الإنمائي الدولي واستخدامها بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

24 - وعلى الرغم من بلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية مستويات قياسية، فإنها تظل قاصرة عن تلبية الاحتياجات والالتزامات القائمة، وهي تتعرّض لضغوط من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة. وفي عام 2022، بلغ حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدّمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 211 بليون دولار. وقد ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية إلى أكثر من ضعفي مستويات عام 2000، ومع ذلك هناك مخاوف من أن يأتي تزايد الإنفاق على الاستجابة لأزمات اللاجئين والمعونة الإنسانية والتخفيف من آثار تغير المناخ، في عالم أكثر عرضة لخطر الأزمات، على حساب دعم الأولويات الإنمائية الأخرى. ويبرز هذا الانخفاض المحتمل الحاجة الملحة إلى زيادة حجم المظروف الكلي للمساعدة الإنمائية الرسمية لضمان توافر موارد إضافية لمواجهة التحديات المتصاعدة وتوجيه تلك الموارد على النحو المناسب إلى البلدان التي هي في أمسّ الحاجة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، ظلّت الجهات المانحة مجتمعة قاصرة عن الوفاء بالتزاماتها على صعيد المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث حقّق عدد أقل من البلدان - أربعة في عام 2022 - هدف الأمم المتحدة المتمثل في تقديم 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في صورة مساعدة إنمائية رسمية.

25 - وتحتاج البلدان المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ ولمواطن الضعف المتعلقة بالديون، مثل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى مزيد من الموارد الميسّرة الشروط والمنح. ولمراعاة مواطن ضعف هذه البلدان بشكل أفضل، يمكن مراعاة مقاييس الضعف في القرارات المتعلقة بتوزيع مخصّصات التمويل الميسّر. وينبغي أيضا استكشاف أدوات وآليات تمويل مبتكرة لتعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية المستدامة. ويمكن للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية أن يبني على ما تولّد حديثا وما تجدَّد من اهتمام بالتمويل الابتكاري للوصول بهذه الآليات إلى الحجم المطلوب.

26 - وتتبوّأ المصارف الإنمائية المتعدّدة الأطراف وضعا فريدا يمكّنها من تسريع وتيرة الاستثمار في التنمية المستدامة، وهي تظل مصدرا بالغ الأهمية للتمويل الطويل الأجل الميسور التكلفة للبلدان النامية وللدعم المعاكس للدورة الاقتصادية في أوقات الأزمات. وفي الوقت نفسه، لم تكن هناك زيادة في حجم قواعد رأسمالها المدفوع بما يكافئ نمو الاقتصاد العالمي أو تنامي الاحتياجات. وقد زادت الصدمات العالمية الأخيرة من الحاجة الملحة لقيام المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومساهميها بإعادة النظر في أحجام المصارف وأدوارها ووظائفها بهدف التكيّف والاستجابة للتحدّيات التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد بدأت مصارف التنمية المتعدّدة الأطراف بتنفيذ طائفة واسعة من الإصلاحات، بما في ذلك من خلال التعامل مع المنافع العامة العالمية، ومواءمة الإقراض والعمليات مع أهداف التنمية المستدامة، وتحسين قياس الأثر. وسيتعيّن أن يكون التجديد الحادي والعشرون المقبل لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، التي تُعدّ المصدر الرئيسي للتمويل الميسّر لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل، هو التجديد الأكبر على الإطلاق من أجل المساعدة على تلبية الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة. وينبغي للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية أن يحفّز إحراز التقدم في هذه الجهود لتحقيق نتائج طموحة.

27 - وفي خطة عمل أديس أبابا، تم التسليم بأهمية الماليات العامة الدولية كعامل حفّاز لتعبئة موارد إضافية. وبينما هناك العديد من الأمثلة الجيّدة على كيفية استخدام التعاون الإنمائي لحفز تعبئة الموارد، فإن هذه الأمثلة لا تزال محدودة من حيث الحجم والنطاق. وهناك حاجة إلى المشاركة السياسية المحلية، فضلا عن المساعدة التقنية، لضمان أن يساعد التعاون الإنمائي بالفعل على تعبئة موارد أخرى، ومن ذلك مثلا

توليد الإيرادات الضـــريبية الإضـــافية عن طريق دعم القدرات في هذا المجال، وتوفير التمويل المســـتدام عن طريق تعميق الأسـواق المحلية، وإيجاد اسـتثمار خاص بالحجم المطلوب يكون مصـمّما لإحداث التأثير عن طريق اتّباع نهج جديد للتمويل المختلط ينصبّ تركيزه على إحداث التأثير.

28 - وفي مجال تمويل المناخ ومواءمة التعاون الإنمائي الدولي مع أهداف المناخ والتنوع البيولوجي، ثمة قصـور عن مواكبة الآثار المتصـاعدة لتغير المناخ. وبينما شـهد تمويل المناخ نموا بمرور الوقت، إلى جانب وجود حصـــة متزايدة من التمويل الإنمائي المتعلق بالمناخ تســـتهدف أيضـــا أهداف التنوع البيولوجي، فإن الالتزامات التي تم التعهّد بها لم يتم الوفاء بها بالكامل بعد. ولا تزال تدفقات التمويل المناخي، ولا ســـيما تمويل إجراءات التكيّف، غير كافية على الإطلاق، ولا سـيما بالنسـبة لأكثر البلدان ضـعفا، مما يزيد من اتسـاع فجوة التمويل. وكان إنشـاء صـندوق الخسـائر والأضـرار إنجازا تاريخيا، ولكن سـيكون هناك احتياجٌ شـديد إلى التعهّد بمزيد من الالتزامات المالية. وفي الوقت نفســـه، فإن الهيكل العالمي لتمويل المناخ، بتعقّده وتجزّؤه المتزايدين، لم يسفر فقط عن تحديات في مجالي الرصد والإبلاغ، بل إنه قد زاد أيضا من صعوبة التنسيق والحصول على التمويل بالنســبة للبلدان النامية، ولا ســيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصــغيرة النامية. وقد طُرح العديد من المقترحات لتحسين هيكل إدارة التمويل المناخي. ولا تزال هناك شواغل أيضا بشأن كيفية ضمان تحقّق سمة "الإضـافية" في الدعم المقدّم للتخفيف من آثار تغير المناخ ولمجالات أخرى هي بطبيعتها منافع عامة عالمية. ويوفر المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصـــة للتصـــدي لهذه التحديات، بما فيها تلك المتعلقة بخاصـــية الإضافية، ولضمان الفعالية في توفير التمويل المناخي بالحجم المطلوب.

29 - ويجب تنشيط فعالية التعاون الإنمائي في إطار السعي إلى تحقيق نتائج إنمائية أفضل وتعزيز الثقة في ظل مشـهد تمويلي سـريع التغير. وقد طرأت على التعاون الإنمائي الدولي تغيرات متعددة الأشـكال على مدى العقد الماضـي، وهو قد بات يضـم الآن مجموعة أكثر تنوعا من مقدمي الخدمات وطرائق شـتّى وأدوات أكثر تعقّدا، مما زاد من الأعباء الملقاة على كاهل البلدان النامية. وفي خضـم كل هذه التغيّرات، يظل تقديم الدعم بفعالية، بما في ذلك تحســـين تخصـــيص الموارد وتعبئة كميات أكبر منها، محتفظا بنفس القدر من الأهمية، ولئن تراجع الاهتمام بجودة التعاون الإنمائي وتأثيره وفعاليته.

التجارة الدولية كمحرّك للتنمية

30 - في العقدين الماضـــيين، قامت التجارة الدولية بدور المحرك للتنمية في العديد من البلدان النامية، حيث أســـهمت في النمو الاقتصـــادي والحد من الفقر وتضـــييق الفجوة الإنمائية بين تلك البلدان والبلدان المتقدمة النمو. ومع ذلك، قد يصـبح السـعي إلى تحقيق التنمية القائمة على التصـدير أكثر صـعوبة. وفي حين أن التجارة السـلعية العالمية قد تضـاعفت زهاء أربع مرات بالقيمة الإسـمية خلال تلك الفترة، فإن وتيرة النمو كانت متفاوتة إلى حد كبير. فقد كان هناك عقدٌ من النمو السـريع للصـادرات قبل الركود الذي شـهدته الفترة 2008-2009، ثم شُـهدت فترة من النمو الأضـعف في مجال التبادل التجاري. ويشكل التباطؤ الأخير في نمو التجارة العالمية وحالات التراجع في الانفتاح التجاري تحدياتٍ للعديد من البلدان النامية، مما يزيد بشدة من صعوبة اتباع النموذج الإنمائي التقليدي القائم على التصدير.

31 - وثمة أخطار متزايدة تهدد الرؤية التي تجسّـد اقتصـادا عالميا مفتوحا ومتكاملا ومتّسـما بقدر أكبر من حرية التجارة وبالترابط الاقتصـــادي والتعاون الدولي، ذلك أن زيادة التجزّؤ وتآكل تعددية الأطراف وتزايد أوجه التفاوت كلّها أمورٌ ولّدت ضـغوطا مضـادة للعولمة وتحوّلا عن الممارسـات القائمة. وهناك حاجة إلى

قيادة قوية وعمل جماعي لكبح الجهود الرامية إلى فرض تدابير مقيِّدة للتجارة مما من شـأنه تقويض التعاون العالمي في مجال التجارة.

32 - وهناك أيضا تحدّيات مستمرة في دمج البلدان النامية الضعيفة في التجارة العالمية للسلع والخدمات، حيث تهدّد التجارة الرقمية بالتسبّب في مزيد من تفاقم أوجه التفاوت. وعلى الرغم من ازدياد مشاركة البلدان النامية كمجموعة، ظلت أضعف البلدان النامية مهمّشة في التجارة الدولية إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، كان النمو في تجارة الخدمات مفيدا للبلدان المتقدمة النمو بالدرجة الأولى، ولبضعة بلدان نامية في آسيا. وكان توزيع مكاسب التجارة الرقمية متفاوتا بشدة أيضا، مما وضع البلدان التي تربطها صلات أضعف بالشبكات في وضع أقل ميزة بشكل خاص. ويبرز هذا الوضع الحاجة إلى مضاعفة الجهود لتسريع الرقمنة وتنفيذ السياسات التكنولوجية وتسهيل الاستثمار في البنى التحتية اللازمة حتى يمكن اغتنام مكاسب التجارة الرقمية.

33 - ولا تزال فئات أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية مهمّشة إلى حد كبير في التجارة الدولية، مما يبرز الحاجة إلى مواصلة تعزيز مشاركة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة في التجارة العالمية. وربما تشمل الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية الاتفاق على إمكانية إجراء متابعة للغاية 17-11 من غايات أهداف التنمية المستدامة، التي تتوخّى مضاعفة حصة أقل البلدان نموا في الصادرات العالمية، بما في ذلك من خلال تسريع الجهود الرامية إلى بناء القدرات التجارية والإنتاجية بحيث يمكن للمعاملة التفضيلية التي تقدّم لأقل البلدان نموا أن تسهم إسهاما أكبر في نمو صادراتها وتنويع اقتصاداتها. ويلزم أيضا مضاعفة الجهود الرامية إلى إقامة آليات داعمة، مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة. وفي المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ينبغي إيلاء الاعتبار لهذه الآليات وغيرها من الآليات التي يمكن أن تيسّر الاندماج المثمر للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

34 - ومن العوائق الرئيسية التي تحول دون تسريع التجارة الدولية فجوة تمويل التجارة العالمية، التي اتّسعت بشكل حاد في السنوات الأخيرة. ويقدَّر الطلب العالمي غير الملبّى على تمويل التجارة بنحو 2,5 تريليون دولار سنويا. وإجمالا، يعتمد 80 في المائة أو أكثر من تجارة البضائع العالمية على تمويل التجارة. وبما أن المصارف التجارية التابعة للقطاع الخاص لن تكون قادرة على تضييق فجوة تمويل التجارة بشكل كبير، يصبح دور الجهات الأخرى المقدِّمة للتمويل التجاري ذا أهمية أساسية، ومن ذلك مثلا دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في توفير التمويل لسلاسل الإمداد في الأسواق الناشئة.

35 - وعلاوة على ذلك، فإن للنظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية واتفاقات الاستثمار الدولية دورا هاما في تهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة. ويمكن توجيه هذه الاتفاقات نحو تعزيز الاتساق بين التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة، بما في ذلك في مجالات المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية، ولا سيما العمل المناخي. وثمة مجال رحب لأن توفّر هذه الاتفاقات، بمجرد تحديثها، دعما للبلدان يساعدها على قطع أشواط صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتشجيع تقاسم مكاسب التجارة بصورة أكثر إنصافا وشمولا.

الدَّين والقدرة على تحمّل أعبائه

36 - لا تزال التحديات التي تواجهها البلدان النامية على صعيد الديون كبيرة، وخاصة بالنسبة لأفقر البلدان وأضعفها: فأكثر من نصف البلدان المستفيدة من الإطار المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على

تحمل الدين الذي أنشأه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بلدانٌ معرّضة بشدة لخطر دخول حالة مديونية حرجة، أو هي بالفعل في حالة من هذا النوع، كما أن أعباء خدمة الديون تزاحم الاستثمارات الحيوية وتعوق إحراز التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من البلدان النامية. وبينما استقرت مستويات المديونية إجمالا بعد القفزات التي شهدتها في العام الأول للجائحة، فإن ارتفاع تكاليف خدمة الديون وإعادة تمويلها وسط ظروف مالية عالمية تضييقية يزيد من مواطن الضعف المتعلقة بالديون لدى العديد من البلدان النامية. ويعدّ دعم البلدان النامية في التعامل مع هذه التحديات أمرا ضروريا نظرا للاحتياجات التمويلية الكبيرة المرتبطة ببلوغ أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق التحول الهيكلي، والتكيّف مع تغير المناخ، وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية.

37 - وبينما انخفضت قيمة الوسيط الحسابي لمستويات المديونية حول العالم بشكل عام في مطلع الألفية، فقد سار هذا المتغيّر في الاتجاه المعاكس في العقد الثاني من الألفية، واستقرت الآن مستويات المديونية العالمية ككل عند مستويات قريبة من تلك المبلغ عنها في عام 2000. ومع ذلك، لا يزال هناك تباين كبير بين البلدان ومجموعات البلدان.

38 - وفي العديد من البلدان، تعوق الأعباء المرتفعة المرتبطة بخدمة الديون تنفيذ خطة عام 2030. وفي عدد متزايد من البلدان النامية، يتجاوز الجزء الخاص بالفوائد من أقساط خدمة الدين العام حجم الإنفاق العام في القطاعات الحيوية: يعيش 3,3 بلايين نسمة في بلدان تنفق فيها الحكومات على فوائد الديون أكثر مما تنفقه على الصحة أو التعليم. والتحديات واضحة بشكل خاص بالنسبة للبلدان الأكثر عرضة للتأثر الشديد بالصدمات المناخية، فهي تواجه تكاليف مرتفعة للاقتراض والإنعاش، مما يزيد من مواطن ضعفها المتعلقة بالديون. وفي الوقت نفسه، من الضروري أن تبذل البلدان مزيدا من الجهد للتوصّل إلى التركيبة المثلى للإنفاق وزيادة الإيرادات وتوجيه الإصلاحات صوب تعزيز النمو.

39 - وفي ظل توقّع أن تظل أعباء خدمة الديون مرتفعة لعدة سنوات مع تضاؤل خيارات التمويل الجديدة، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به للحدّ من مخاطر أزمات السيولة. وما زال الطابع التضييقي لظروف التمويل العالمية قائما؛ ولم يَحُل دون تسجيل قيمة سالبة لتدفق أموال الديون إلى البلدان النامية ككل منذ عام 2022 سوى توافر تمويل مستدام في صورة ديون مقدّمة من المؤسسات المتعدّدة الأطراف. وسيولّد ارتفاع تكاليف إعادة التمويل ومحدودية فرص الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، بالاقتران مع استمرار المستويات المرتفعة لمبالغ سداد الديون الخارجية في عامي 2024 و 2025، ضغوطا كبيرة على البلدان من حيث السيولة.

40 - وقد حدث أيضا تحوّل كبير في تركيبة ديون البلدان النامية منذ عام 2000. فبالنسبة لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل، تمثل الديون التجارية الآن 25 في المائة من الدين الخارجي، مقابل 10 في المائة فقط في عام 2010. وحصة الدائنين من غير أعضاء نادي باريس في مجموع كتلة الدين الخارجي لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل تتجاوز الآن حصة دائني نادي باريس. وفي حين أن التحوّل الأشمل في مزيج التمويل لصالح الدائنين من القطاع الخاص والدائنين من خارج نادي باريس قد ولّد فرصا أكبر للحصول على التمويل، فهو قد أدى أيضا إلى زيادة أعباء خدمة الديون، حيث ابتلعت خدمة الديون الخارجية وحدها أكثر من خُمس الإيرادات الضريبية في 25 بلدا ناميا. كما أن ازدياد تنوع الدائنين يؤدي إلى تفاقم التحدّيات التي تجابَه على صعيد التنسيق بين الدائنين في عمليات إعادة هيكلة الديون.

41 - وإزاء هذه الخلفية، يصبح التصدي العاجل لتحديات الديون التي تواجهها البلدان النامية أمراً حاسم الأهمية. ويلزم تكثيف العمل عبر ثلاث أولويات: (أ) تعزيز جهود الحيلولة دون أزمات المديونية؛ (ب) إيجاد حلول للبلدان التي تواجه قيودا مالية شديدة والتي قد تعرقلها المديونيات المتضخمة أو عدم كفاية الإصلاحات الرامية إلى معالجة المشاكل الأساسية المحيطة بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) إنشاء آلية أكثر فعالية لحل أزمات المديونية.

42 - وفي بيئة أكثر تعقّدا، تعتبر إدارة الديون أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن خلال المساعدة التقنية المقدّمة من عدة مؤسسات، إلى جانب تبادل الممارسات الجيدة، يجري دعم إحراز التقدم في إدارة الدين العام، ولكن هذا التقدم لا يزال تدريجيا ومتفاوتا بين البلدان.

43 - ويمكن أيضا لضمان شفافية الديون، وهو مسؤولية مشتركة بين المقترضين والمقرضين، أن يؤدي دورا هاما في دعم استمرار تدفقات التمويل إلى البلدان النامية. وبينما تم إحراز تقدم في السنوات الأخيرة، ما زالت هناك فجوات. وينبغي للمقترضين أن يواصلوا تعزيز أطرهم المؤسسية والتشغيلية لإتاحة المجال للإبلاغ عن الديون في الوقت المطلوب وبصورة شاملة، وينبغي للمقرضين أن يستمروا حتى النهاية في تنفيذ المبادرات الرامية إلى دعم زيادة الشفافية.

44 - وستحتاج البلدان التي تتمتّع بالملاءة ولكنها تواجه أعباء شديدة للغاية على صعيد خدمة الديون إلى دعم أكثر منهجية هي الأخرى. ففي ظل حيّز ماليٍّ قد تآكل بالفعل ومدفوعات مقبلة ضخمة جدا لخدمة الدين وسط ظروف تمويل تضييقية، تواجه البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل احتمال حدوث تخفيضات إضافية في الاستثمار في الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وربما حتى احتمال مجابهة تحديات على صعيد الملاءة المالية. وسيلزم توفير قدر إضافي من التمويل الميسّر الشروط، بما في ذلك استمرارية توفير مبالغ كبيرة بشروط ميسّرة بشدة من الجهات المقرضة المتعددة الأطراف، فضلا عن أشكال أخرى من الدعم. ويمكن أن يشمل هذا الدعم استخدام أدوات مالية من قبيل مبادلات الديون أو إجراءات تحسين شروط الائتمانات لإتاحة المجال لترحيل الديون التجارية لآجال لاحقة، فضلا عن اتخاذ تدابير لمنع تسرّب التمويل الميسّر الشروط ليُستخدم في خدمة الديون غير الميسّرة.

45 - ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يواصل دفع عجلة التقدّم على صعيد إيجاد الحلول لحالات المديونية الحرجة، وأن يرصد التطورات عن كثب ويعزّز جُعبة الحلول لضمان وجود الأدوات المناسبة لدعم البلدان عندما تتحقق المخاطر فعليا. وفي هذا السياق، وعلى الرغم من التقدّم الكبير الذي أُحرز مؤخرا، بما في ذلك على صعيد إيجاد حلول لحالات المديونية الحرجة في عدة بلدان، يلزم مواصلة الجهود لتعزيز كفاءة الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، ويلزم استكشاف خيارات أخرى للتخفيف من خطر انضغاط التمويل المتاح بصورة خانقة تؤدي إلى حالات مديونية حرجة في بلدان أخرى.

46 - ويتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة للتصدي لتحديات ارتفاع تكاليف الاقتراض وأعباء خدمة الديون ومعالجة الفجوات البنيوية الموجودة في منظومة إعادة هيكلة الديون. ومن المتعارف عليه على نطاق واسع أن هناك ضرورة لمعالجة المعوّقات المرتبطة بالماليات العامة والمعوّقات الخارجية التي تواجهها البلدان النامية العديدة غير القادرة على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة بسبب الأعباء الكبيرة التي تتحملها في إطار خدمة الديون، وأن هناك حاجة إلى مزيد من تحسين عمليات تسوية الديون. وقد طُرحت مقترحات عديدة لمواجهة هذه التحديات، بما يشمل مقترحات بشأن الأدوات المالية والابتكارات

التعاقدية التي يمكن استخدامها لتوفير حيّز مالي لتحقيق الأهداف (مثل مبادلات الديون، وتحسين شروط الائتمانات، والبنود التي تُفعّل عند عتبات معيّنة خاصة بالدولة)، وتعزيز الأدوات التحليلية، وزيادة حجم الدعم المقدم في مجال القدرات، وإجراء إصلاحات للقوانين المحلية، وإدخال تحسينات على الإطار المشترك لمعالجة الديون، وغير ذلك من الابتكارات المؤسسية المطبّقة على المستوى الدولي. بيد أنه لا يوجد في الوقت الراهن اتفاق سياسي على حزمة إصلاحات يمكن من خلالها مواءمة الهيكل البنيوي للديون مع أهداف التنمية المستدامة.

معالجة المسائل النُّظُمية

47 - من المتعارف عليه عالميا أن هناك حاجة إلى تحسين مواءمة النظم المالية والنقدية العالمية مع أهداف التنمية المستدامة. وقد باتت الحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي وتعزيز تماسك واتساق المؤسسات والمنابر من الأمور المتعارف عليها عالميا أيضا، وقد أيّدت الدول الأعضاء الدعوات المطالبة بهذا الإصلاح في مختلف المحافل، ولا سيما في نتائج تمويل التنمية. وقد استخدم البعض مصطلح "اللانظام" لوصف المجموعة الحالية من الأطر والقواعد والمؤسسات والأسواق المالية والنقدية الدولية التي تطوّرت منذ عام 1945، بطريقة غير منسّقة وتخصّ أغراض بعينها في الغالب، بموازاة مختلف مراحل العولمة الاقتصادية. وقد أدى الافتقار إلى التماسك والتنسيق في كثير من الأحيان إلى استجابات غير مترابطة للأزمات الاقتصادية والمالية وغير ذلك من الأزمات. وقد ازدادت أوجه قصور الهيكل المالي الدولي حدّةً مع إحداث المخاطر غير الاقتصادية، وأهمها تلك المرتبطة بتغير المناخ، تأثيرا متزايدا على الاستقرار الاقتصادي والمالي. وتعدّ خطة عمل أديس أبابا أول نتائج تمويل التنمية التي يُعترف فيها بالحاجة إلى تعزيز اتساق السياسات عبر أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها.

48 - وقد تقوّضت الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب التقلّب المالي الذي يغلب على النظام المالي العالمي الحالي. وحتى الآن، كانت الجهود المبذولة لإقامة هياكل يمكنها توفير التمويل والاستقرار اللازمين قاصرةً عن تحقيق الهدف المنشود. ومنذ إلغاء المكوّن الخاص بسعر الصرف في نظام بريتون وودز في سبعينيات القرن العشرين، شهد الاقتصاد العالمي نموا في حجم القطاع المالي، وتكاملا في الأسواق المالية العالمية يزداد عمقا بصورة تدريجية، وتغيرا تكنولوجيا سريعا أتاح المجال لنشوء مزيد من العلاقات الترابطية، وأدوات مالية وكيانات مالية وسيطة متزايدة التعقّد، مع ما صاحب كل هذه التطورات من تنامٍ للمخاطر النُّظُمية. وقد كان نظام بريتون وودز يتضمن آليات تهدف إلى تخفيف تراكم الاختلالات المالية واختلالات الموازين التجارية من خلال ضبط أسعار الصرف؛ بيد أنه منذ ثمانينيات القرن العشرين، أصبحت البلدان تُراكم فوائض أو عجوزات ضخمة في بعض الأحيان. وتذبذبت قوة الأطر التنظيمية المشرفة على المصارف على مرّ العقود، وأخذت حصة متنامية من النشاط المالي تنتقل إلى الأسواق والأدوات غير المنظّمة أو الخاضعة لضوابط تنظيمية أخفّ، مما يزيد من احتمال حدوث التقلّبات. وقد شهد العالم أزمات مالية متكرّرة، مع تزايد انتقال عدوى عدم الاستقرار عبر الحدود الوطنية، وهو ما يلحق آثارا شديدة بالبلدان النامية وبأفقر الناس، الذين يكونون أميل إلى التأثّر بصورة عميقة جرّاء حالات التعطّل الاقتصادي المصاحِبة.

49 - ويتّسم الاستقرار المالي العالمي بحساسية خاصة تجاه السياسات والتطوّرات التي تُشهد في عدد صغير من الأسواق والأدوات ذات الأهمية النُّظُمية، مع انتقال الآثار غير المباشرة إلى البلدان النامية، كما اتّضح من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008، والتداعيات المتلاحقة لاضطراب الأسواق

في بدايات جائحة كوفيد-19، والآثار القوية لقرارات السياسة النقدية المتّخذة في البلدان المتقدمة النمو في عام 2022. وفي البيئة الراهنة التي يغلب عليها ارتفاع نسبي في أسعار الفائدة ومغالاة في تسعير الأصول وقدر أكبر من انعدام اليقين الاقتصادي، ترتفع مخاطر التحرّكات المفاجئة وازدياد تقلب أسعار الأصول. كما أن استمرار التوترات الجيوسياسية يزيد من خطر حدوث مزيد من التقلّب في أسعار السلع الأساسية. وعلى مدار العقدين الماضيين إجمالا، يبدو أن المخاطر النُّظُمية آخذة في الازدياد، مدفوعة جزئيا بازدياد المخاطر المرتبطة بالمناخ.

50 - وقد تعرّضت شبكة الأمان المالي العالمية، التي يقع صندوق النقد الدولي في مركزها، لإجهاد هائل في السنوات الأخيرة، مما كشف عن وجود فجوات كبيرة في بنيتها الهيكلية وتفاوتات في تغطيتها. ومع اتجاه البلدان إلى تحرير التدفقات المالية، أصبح تقلّب تدفقات رأس المال بمثابة مصدر تتولّد عن طريقه أو تتضخّم الصدمات المالية وغير المالية. وجرى مرارا اختبار شبكة الأمان المالي العالمية، وهي ترتيب متعدد الطبقات للاستجابة للأزمات. وبالنسبة للبلدان التي استطاعت أن تراكم احتياطيات كافية، وفي شكل أصول مقوّمة بالدولار بشكل رئيسي، فهي قد استخدمت تلك الاحتياطيات لامتصاص التقلّبات، ولكن هذا النهج ينطوي على تكلفة الفرصة البديلة المرتبطة بما يتم فقده من استهلاك واستثمار، وهو ما قد يكون بأحجام كبيرة في البلدان التي تواجه احتياجات استثمارية ملحة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، كانت فرص الوصول إلى طبقات أخرى من شبكة الأمان متفاوتة للغاية. وقد أصبحت ترتيبات المبادلة التي تُبرم على المستوى الثنائي بين البلدان المتقدمة النمو الأداة المفضلة لمكافحة انتشار الأزمات المالية، مع محدودية المتاح من هذه الموارد لمعظم البلدان النامية من خلال الترتيبات المتعددة الأطراف والإقليمية. وفي السنوات العشرين الماضية، تم مرّتين بنجاح تخصيص حقوق سحب خاصة في حالات الأزمات، ولكن قيام حقوق السحب الخاصة بدور أكبر في الحماية من آثار التكيّف الخارجي أو توفير مصدر مرن للقدرة المالية سيتطلب إصلاحات في الهيكل البنيوي. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون بيئة مؤسسية دولية مؤاتية قوامها التضامن وتعددية الأطراف، بما يشمل شبكة أمان مالي عالمية قوية يكون مركزها صندوق النقد الدولي. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية أن يساعد في مواجهة هذه التحديات ودعم زيادة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية.

51 - وتظهر الحالات الأخيرة لانهيار المصارف أن استقرار القطاع المالي لا يزال يشكل تحديا على الرغم مما أُحرز من تقدم بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008. وبالإضافة إلى ذلك، تكتسب أدوار الجهات المنظِّمة درجات أكبر من التعقّد مع تزايد الاتجاه إلى تكليفها بدمج تغيّر المناخ ضمن مهامها. وتم تحديث عدة أنظمة مالية وطنية ومعايير دولية في أعقاب أزمة عام 2008، ولكن هناك تفاوتا في تنفيذها وما زال هناك بعض المخاطر التي تقع خارج المحيط التنظيمي أو نطاق الضوابط التنظيمية. وهناك أيضا ضغوط من القطاع المصرفي للعدول عن تطبيق المعايير المصرفية الأكثر صرامة. وتمثل الأدوات المالية الرقمية الجديدة، بما في ذلك الأصول المشفّرة، مخاطر جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تبدأ المعايير التنظيمية المالية في معالجة المخاطر المتصلة بالمناخ إلا بصورة تدريجية ولم تعالجها بعد بالقدر الكافي. ويواجه القائمون على الضوابط التنظيمية والمشرفون والمؤسسات المالية على حد سواء تحدّيات في التقدير الكمّي للطابع الاستشرافي للمخاطر المتعلقة بالمناخ. وهناك احتمال لأن تقوم الجهات الفاعلة في السوق التي تعمل ضمن آفاق زمنية قصيرة بتقدير المخاطر النُّظُمية المرتبطة بتغير المناخ بأقل من حقيقتها في قراراتها المتعلقة بإدارة الأعمال والمخاطر. وتتطلب معالجة العوامل الخارجية المتصلة بالقرارات المتخذة لتخصيص ائتمانات

القطاع المالي أدواتٍ في مجال السياسة العامة يمكن من خلالها تحديد حوافز مناسبة لتحقيق الاستقرار والاستدامة. ومن شأن إعادة توجيه بؤرة تركيز سياسات القطاع المالي بحيث تشمل أثر المناخ تيسير إحراز التقدّم في تعبئة رأس المال الخاص من أجل المناخ، ويمكن أن تؤخذ في الاعتبار في تلك العملية التحديات التي تواجهها البلدان النامية تحديدا. ويمكن للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية أن يجمع أصحاب المصلحة المعنيين تحت سقف واحد، بمن في ذلك القائمون على الضوابط التنظيمية والحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية وغير ذلك من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني، لكي يعملوا على إنشاء أسواق مالية يسهل الوصول إليها وتتسم بالاستقرار والاستدامة.

52 - وفي حين أن الرقمنة أعادت تشكيل مجال التمويل وولّدت مخاطر جديدة، فهي توفر فرصا لتعزيز كفاءة البنية التحتية المالية المتقادمة، مثل نظام المدفوعات. ويمكن أن يؤدي صعود سهم المدفوعات الرقمية والمحاولات التجريبية الأخيرة المتصلة بالعملات الرقمية التي تصدرها المصارف المركزية إلى إعادة تشكيل القنوات التي يمر من خلالها جميع المعاملات الاقتصادية. ويمكن لمؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية استكشاف الكيفية التي تؤثر بها هذه التغييرات على التنمية المستدامة، وتدعم تبادل المعارف، وتعالج مسائل قابلية نظم المدفوعات للتشغيل البيني لزيادة سرعة المعاملات العابرة للحدود بالنسبة للبلدان النامية وتقليل تكلفتها.

53 - وعلى الرغم من تكرّر إعلان الالتزامات بإعطاء البلدان النامية فرصة أكبر لإسماع صوتها وزيادة تمثيلها في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، ومع أن بعض التقدّم قد أُحرز على صعيد تحقيق هذه الغاية، ثبت منذ صدور توافق آراء مونتيري أن تحقيق إصلاحات كبيرة للترتيبات المؤسسية أمرٌ صعب. وتمثل أنماط إدارة المؤسسات المالية الدولية انعكاسا لقرارات اتُّخذت قبل زهاء 80 عاما في مؤتمر الأمم المتحدة للشؤون النقدية والمالية، الذي لم يحضره سوى 44 وفدا. ومنذ ذلك الحين، انتهى الاستعمار وظهرت دولٌ حديثة العهد بالاستقلال. ومع توسيع عضوية المؤسسات المالية الدولية، خُفّفت بشدة حصص بعض أعضائها الأصليين في حقوق التصويت. ومع ذلك، فإن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية لم تواكب التغيرات الجارية، بما في ذلك صعود أسهم الجنوب العالمي والتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الأخرى، كما أن هذه الإدارة غير متوافقة مع الاقتصاد العالمي بشكله الراهن. وقد تضمّن جميع المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية التزامات بإجراء إصلاحات في الإدارة. وقد أُدخل بعض التحسينات بهدف إسماع صوت البلدان النامية بدرجة أكبر بين عامي 2005 و 2015، ولكن العديد من البلدان غير راضٍ عن معدّل التغيير وحجمه. وثمة فرصة لمعالجة أوجه القصور هذه يتيحها المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي سيُعقد في وقت يسود فيه اعتراف واسع النطاق بالحاجة إلى تعزيز شرعية ترتيبات الإدارة العالمية.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

54 - تأتي التكنولوجيا بآمال عريضة للدفع قدما بالتنمية المستدامة وتحسين القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. وزاد التقدّم التكنولوجي من حجم الفرص الاقتصادية وعزّز الإنتاجية، وولّد صناعات ونماذج أعمال جديدة، وأسهم في القضاء على الفقر. وقدّمت العلوم والتكنولوجيا والابتكار مساهمات كبيرة في الحفاظ على رفاه الناس وإنقاذ ملايين الأرواح خلال جائحة كوفيد-19. وتبقي التكنولوجيات على الأمل في استمرار قدرة العالم على التصدّي لبعض أخطر التهديدات البيئية التي يواجهها الكوكب، مثل تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

55 - وعلى الرغم من الفرص الكبيرة التي يتيحها التغيّر التكنولوجي، فهو قد تكون له تداعيات غير مقصودة تؤثر سلبا على النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى حقوق الإنسان. وتستلزم التحوّلات التي سيشهدها سوق العمل بسبب التقدم التكنولوجي استجابات سياساتية مدروسة بعناية. وقد يتسبب الذكاء الاصطناعي التوليدي على وجه الخصوص في فقدان الكثير من فرص العمل، مع حدوث تأثير غير متناسب على القوة العاملة النسائية. وقد تتسبّب إساءة استخدام التكنولوجيات في انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية، لأن نماذج الأعمال القائمة على الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على الوصول إلى كميات هائلة من البيانات الشخصية غالبا ما تكون مفتقرة إلى التدابير الكافية لحماية بيانات. ويمكن للذكاء الاصطناعي أيضا أن يقوّض ثقة الجمهور في المؤسسات من خلال تسريع انتشار المعلومات المغلوطة والمضلِّلة وتأجيج النعرات المتحيزة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون البصمة البيئية لبعض التكنولوجيات الرائدة كبيرة.

56 - وليس هناك توزيع متكافئ لمكاسب وتكاليف التغيّر التكنولوجي السريع. وهناك تفاوت في الابتكار وانتشار التكنولوجيا بين البلدان وداخلها، مما أدى إلى تباين الفرص المتاحة للبلدان والمجتمعات لتسخير التقدم التكنولوجي، كما أن التغيّر التكنولوجي السريع يسبق أحيانا قدرة المجتمعات على التكيّف. ولا يزال المشهد التكنولوجي العالمي يتسم بدرجة عالية من التركّز الجغرافي للابتكار. وقد شهد انتشار التكنولوجيا داخل البلدان وفيما بينها تباطؤا في العقود القليلة الماضية، وهو ما يُعزى جزئيا إلى التعقُّد المتزايد للتكنولوجيات والابتكارات، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع المستوى المطلوب من الاستثمار التكميلي في رأس المال المادي والبشري والبنية التحتية والمؤسسات، كما يُعزى إلى المشهد المعقّد لحقوق الملكية الفكرية الذي يتعيّن على البلدان أن تتلمّس طريقها فيه. وقد يقلّل التجزّؤ الجيواقتصادي من حجم الانتشار التلقائي للتكنولوجيات الدولية.

57 - وعلى ضوء الاعتراف المتنامي بالعلم والتكنولوجيا والابتكار كمحرّكات لمسارات التنمية وللجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ثمة حاجة إلى إعادة التفكير في دور سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ضمن الأطر الإنمائية الوطنية والعالمية. وينبغي أن توضع في صلب الأطر الإنمائية سياساتُ العلم والتكنولوجيا والابتكار الموجّهة نحو الهدف المنشود والمتعدّدة أصحاب المصلحة. وينبغي أن تهدف هذه السياسات إلى ضمان التنسيق الفعّال بين قطاع التكنولوجيا والقطاعات الأخرى، وبين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، وعبر مختلف المستويات النُّظُمية، بغية توجيه التغيّر التكنولوجي نحو التصدي للتحديات الإنمائية الملحّة.

58 - ولضمان اتساق أنماط انتشار الابتكار والتكنولوجيا مع التنمية المستدامة، تحتاج البلدان إلى الاستثمار في التعليم والتدريب والبنى التحتية والمؤسسات وضمان مستويات مناسبة من المنافسة في السوق وحماية حقوق الملكية الفكرية. ومن المهم أيضا إدراك أن توفير إمكانات الوصول إلى التكنولوجيا لا يؤدي تلقائيا إلى اعتمادها على نطاق واسع، وذلك بسبب الافتقار إلى التمويل وعدم كفاية الوعي التكنولوجي والإلمام بأبجديات التكنولوجيا، وانعدام المرونة السلوكية، والأعراف الثقافية والاجتماعية.

59 - وهناك حاجة إلى اتّباع نهج مُحدِث للتحوّل في القضايا الجنسانية لسدّ الفجوة الرقمية بين الجنسين، وذلك من خلال التدابير التي تعالج العوائق الجنسانية التي تعترض التعليم والاستفادة من الأدوات الرقمية وضمان السلامة والأمن والخصوصية على الإنترنت.

60 - وقد كان النمو السريع في قطاع التكنولوجيا المالية عاملا ميسّرا لزيادة الشمول المالي، ولكن لا تزال هناك فجوات كبيرة في فرص الحصول على الائتمان والخدمات المالية، إلى جانب نشوء مخاطر جديدة. ويحتاج صانعو السياسات إلى تهيئة الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والمؤسسية، ولا سيما كفالة مستويات المساواة الأشمل، لضمان استفادة جميع أفراد المجتمع من التقدم المحرز في هذا القطاع. وفي الوقت نفسه، يتعيّن على صناع السياسات أن يرصدوا ويعالجوا بعناية ظهور جهات فاعلة جديدة قوية التأثير في القطاع المالي. ولدخول شركات التكنولوجيا الكبرى عالم المال آثارٌ كبيرة على صعد استقرار الأسواق المالية والمنافسة وخصوصية المستهلك والنزاهة المالية. ونظرا لعلاقات المفاضلة المعقّدة بين مختلف أهداف السياسات العامة، يتعيّن على القائمين على تنظيم القطاع المالي العمل مع الجهات المنظِّمة للقطاعات الصناعية وهيئات الإشراف على المنافسة وعلى البيانات لتحقيق التوازن الأمثل.

61 - ويتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة للتصدي للتحدّيات المستعصية التي واجهتها البلدان في توليد التكنولوجيات التي تنهض بالتنمية المستدامة وفي الحصول على هذه التكنولوجيات وتطبيقها. وهو يمثل فرصة لتحديد ومعالجة العقبات المحلية والدولية التي تحدّ من قدرة البلدان على الابتكار واستيعاب التكنولوجيا والتي تؤدي إلى ترسّخ التباينات بين البلدان والشركات في المشهد التكنولوجي العالمي. وقد يكون المؤتمر أيضا فرصة لتحديد المبادئ التي توجّه تصميم وتنفيذ وتقييم التكنولوجيات الرائدة داخل قطاع التكنولوجيا المالية، بما في ذلك الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي.

البيانات والرصد والمتابعة

62 - لا يزال نقص الاستثمار في نظم البيانات والأنشطة الإحصائية العامة يقوّض مساعي تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من إمكانية تحقيق عائدات اقتصادية كبيرة، لم تتمكن الدول الأعضاء من الاستفادة من الإمكانات الهائلة للبيانات بسبب عدم ترتيب الأولويات السياسية، والتجزّؤ، وعدم كفاية الاستثمارات وكونها تتم في جزر منعزلة، وعجز القدرات والموارد. وستتطلب الاستفادة الكاملة من البيانات وإطلاق العنان للعائدات المتولّدة من البيانات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة قيادةً سياسية والتزامات مالية.

63 - والتركيز المفرط على نصيب الفرد من الدخل ومستويات الناتج المحلي الإجمالي يضفي ضبابية على التقدّم المحرز في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها. وقد اكتسبت الجهود الرامية إلى الذهاب إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي زخما. ومن خلال وضع الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والجهود ذات الصلة، تبيّن أن هناك ثراء متزايدا في البيانات التي تغطي التقدّم البشري والاستدامة البيئية. ويمكن للدول الأعضاء أن تغتنم الفرصة التي تتيحها مؤتمرات القمة المقرّر عقدها في عامي 2024 و 2025 للاتفاق على طرح مجموعة موحّدة تتألف من عدد محدود من المؤشرات التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ويمكن استخدامها كمقاييس للتقدم. ويمكن للدول الأعضاء أيضا أن تقرّر الكيفية التي تودّ أن تدرج بها عامل الضعف وغيره من العوامل في معايير تخصيص التمويل الميسّر الشروط.

64 - وتعدّ البيانات المالية متطلبا ضروريا لتخفيف المخاطر وتقرير السياسات، ولكن لا يوجد إطار جامع وحيد يدمج مختلف أجزاء النظام الدولي. وقد وحّد إطار المؤشرات العالمية الجهود ووفّر قدرا كبيرا من التنسيق لعمل الأوساط الإحصائية الدولية. وبينما لا يزال هناك بعض الفجوات والتحديات في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، هناك قدر أكبر حتى من انعدام التجانس والاتّساق في عالم بيانات التمويل. ولم تتضمّن نتائج تمويل التنمية قط ولاية للعمل على إطار للمؤشرات، وتواصل المؤسسات الدولية المختلفة

اتّباع مسارات مختلفة في تطوير البيانات. ويتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة للدول الأعضاء لإصدار ولاية لوضع إطار لمؤشرات التمويل إذا كانت تعتقد أن هذا الإطار سيكون سندا للجهود الرامية إلى تمويل التنمية المستدامة.

65 - ويمكن لمصادر البيانات المبتكرة أن تكمّل مصادر البيانات التقليدية، ولكن الوصول إلى البيانات لا يزال يمثل تحديا. وقد أدى التقدم التكنولوجي واستخدام الأجهزة الإلكترونية إلى توليد كميات دائمة التزايد من البيانات الرقمية. وهناك تصاعدٌ في استخدام مصادر البيانات الإدارية، كما أن هناك اتجاه متنام لجمع واستخدام البيانات التي يولّدها المواطن لتطوير المعلومات ذات الصلة بالسياسات. وإذا سُخّرت هذه المصادر وغيرها من مصادر البيانات المبتكرة وجرى استخدامها بفعالية، فإن ذلك سيتيح فرصة لتوليد المعلومات بشكل آني، وهو ما قد يكمّل الإحصاءات الرسمية التي توفّر عمقا تفصيليا وتمثيليةً من خلال الاستقصاءات والتعدادات المتحقّق من دقتها. وفي المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في تعزيز آليات إدارة البيانات التي تمكّن الحكومات من التفاعل بشكل ممنهج مع الشركاء، مثل القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، من أجل الوصول إلى المصادر الرائدة للبيانات مع التمسّك في الوقت ذاته بالأساليب الملائمة لحماية الخصوصية.